بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /86/ المعنون:

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

يلقيه الملحق الدبلوماسي: ايلي عهد الطرشة

Attaché: Elie Ahed Altarsha

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2020/10/22

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

يعيد وفد بلادي التأكيد على أن بناء الثقة في إطار العلاقات الدولية والأممية، سيبقى حجر الأساس في إطار ضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي، إذ مهما بذلنا من جهودٍ وطنية لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، فإن خلافاتنا السياسية تبقى العائق الرئيسي أمام تنسيق جهودنا وتفعيلها بالطريقة التي تكفل حق البشرية جمعاء في العدالة والمساواة.

اطَّلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة (A/75/248)، واسمحوا لي أن أعرض لبعض الملاحظات الوطنية بخصوص ما ورد فيه عن الوضع في بلادي سورية:

أولاً- فيما يخص ما ورد في التقرير عن تيسير المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، في تشرين الأول 2019، إطلاق أعمال اللجنة الدستورية، فإن حكومة بلادي قدَّمت كل الدعم الممكن للسيد غيّر بيدرسن في هذا المجال، وهي لا تزال تتطلع إلى مقاربةٍ متوازنة من جميع الأطراف الدولية بما يكفل السماح لهذه اللجنة بأن تعمل بقيادةٍ وملكية سورية، وفي منأى عن الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمارسها بعض الحكومات، التي لا تزال تحتل قواتها العسكرية أجزاء من أراضي بلادي، أو تفرض على الشعب السوري إجراءات قسرية

اقتصادية أحادية الجانب، أو تسرق نفطه وثرواته الطبيعية، أو تتدخل سلباً في عمل هذه اللجنة، بقصد تعطيل أي تقدم وفرض أجندات خاصة تتعارض مع مصلحة الشعب السوري وتطلعاته في استعادة الأمن والرفاه ووحدة الأرض والسيادة والسلامة الإقليمية.

ثانياً- فيما يتعلق بما ورد في الفقرة (65) من التقرير عما يسمى بـ "آلية – IIIM"، فإن بلادي سورية لا تزال تأخذ على الأمانة العامة استمرارها في هذا النهج غير المتوازن القائم على الترويج لهذا الجهاز غير الشرعي الذي تم إنشاؤه ضد إرادة ومصلحة الدولة المعنية، أي الجمهورية العربية السورية، ومن خلال قرارٍ غير توافقي للجمعية العامة شكَّل خرقاً للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي: "عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاعٍ أو موقفٍ ما، الوظائف التي رُسِمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تُقدِّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن". إن مجلس الأمن كان ولا يزال منخرطاً بشكلٍ كامل، في ممارسة مسؤولياته وولاياته في الحالة السورية، وهو الأمر الذي يجعل من تدخل الجمعية العامة دون طلبٍ من مجلس الأمن خرقاً للميثاق.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، من حقها ومن واجبها شأنها شأن كل دولةٍ عضو، أن ترفض أن يتم تجميع ما يسمى "أدلة" خارج حدودها الوطنية عبر جهازٍ شاذٍ مثل ما يُسمى "IIIM"، ودون توفر الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المتعلقة بمصداقية تسلسل عهدة وحيازة الأدلة أو ما يُعرف في القانون الجنائي بـ "Chain of Custody".

ختاماً السيد الرئيس..

إن حكومة بلادي (وهي الطرف المعني) لم تطلب من الأمم المتحدة تأسيس ما يسمى "IIIM"، وإذا كانت الأمم المتحدة تملك الإرادة والقدرة على تقديم الدعم التقني والفني للمؤسسات القضائية الوطنية السورية، فإنها تعرف الطريق القانوني والإجرائي الصحيح للقيام بمثل ذلك، وبالتعاون والتنسيق مع الجانب السوري. وكما أشرتُ منذ قليل، فإن اللجنة الدستورية قد باشرت أعمالها، والوضع السياسي في الجمهورية العربية السورية يمر في مرحلةٍ حساسةٍ ودقيقة. وبالنتيجة، فإن مخرجات أية عملية سياسية في سورية ستقوم على تحقيق العدالة والمحاسبة والجبر والمصالحة في إطار المؤسسات القانونية والقضائية الوطنية التي كانت وستبقى قادرة على الاضطلاع بكامل مسؤولياتها.

شكراً السيد الرئيس..